تساءل عن مقدرة المعارضة على التحكم بالأسعار الدولية

البركاني: جادُّون في تحدّينا للمعارضة بتسليمها السلطة

• تحدى المعارضة على «صناعة المستحيل» والتحكم بالأسعار الدولية لتتسلم السلطة من «المؤتمر» ونصح أصوات مؤتمرية- قيادية- أن تعود إلى اجتماعات هيئات حزبها العليا عوضاً عن صناعة «بالونات» كلام في الجرائد لاتقدم ولا تؤخر..الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الشيخ سلطان البركاني.. تحدث لـ «الناس» في حوار تعيد «الميثاق» نشره لأهمية ما ورد فيه.

● أين وصل حواركم مع المعارضة؟

– حواراتنا مع المعارضة هي معلنة وأنتم وجميع وسائل الإعلام تعرفون هذا.. في آخر لقاء تقريباً أحيلت عدد من القوانين إلى لجنة فنية خاصة وأعتقد أنه في اللقاء القادم ستتم إحالة العديد من القضايا موضوع النقاش إلى الجهة الفنية..

● مثل ماذا؟

– مثل قانون السلطة المحلية والتعديلات الدستورية ورؤيتنا في قانون الأحزاب وقانون الانتخابات وغيرها..

● ما الذي لا تعلمه الصحافة عمَّا يدور داخل الحوار؟

– ليس هناك شيء يتم في الكواليس المغلقة فكل ما يناقش هو معلن وفي معظم جلسات الحوار والمناقشات تكون وسائل الإعلام موجودة.

الاقتصاد أولاً

● هل ترى أن هناك تناقضاً بين التزام الطرفين وما يجري اليوم في الشارع اليمني من حراك شعبي؟

– بالتأكيد، طالما نحن على طاولة الحوار لن نتوقف عن الحوار عند العمليات السياسية فقط، والمضمون الاقتصادي كان حاضراً في قضايا الحوار وكان يفترض بدلاً من خلق هذه الفعاليات التي لاتسيئ للحزب الحاكم ولا لحكومته بقدر ما تضر البلد وسمعتها ونظامها السياسي أمام المستثمر وتضع المخاوف أمام المستثمر والسائح وأمام كل من ينوي المجيئ إلى اليمن، ونحن حريصون كل الحرص على أن نصل إلى تعاون مشترك لأن ما يهمنا هو المواطن والقضية الاقتصادية لا تهم المعارضة فقط ولا تهم الحاكم فقط هي تهمنا جميعاً طالما نحن موجودون على هذه الأرض لأن آثار ومخاطر الوضع الاقتصادي ستنال الحزب الحاكم والمعارضة وليس أحدهما فقط.. وبدلاً من رمي المسؤوليات تعالوا نقف عند القضية الرئيسية بدلاً من أن نذهب إلى المحافظات والمديريات التي تشهد الاعتصامات التي لاتقدم ولا تؤخر في الأمر، فالعملية السياسية مجرد تنظير بينما القضية الاقتصادية لا تحتاج لتنظير وإنما لأعمال تعود بالنفع العام وتحقق نمواً وتحقق تطوراً وتخلق فرص عمل وتحسن المستوى المعيشي للمواطنين.

● من المسؤول عن الاضطراب الاقتصادي القائم؟

– قضية الاضطراب بالمعنى الحرفي لا أعتقد أنه موجود.. هناك متغير في قضية الأسعار الدولية لا نتحكم فيه نحن، ولا تستطيع أن تتحكم فيه المعارضة، متغير في الأسعار يشهده العالم أجمع وكان يفترض أن نقف عند هذه النقطة، لا أن يحاول إخواننا في المعارضة ان يستغفلوا الناس بأن الحكومة هي المعنية في ذلك وإذا افترضنا أن المعارضة هي التي تحكم هل كان بمقدورها أن تتحكم في الأسعار الدولية.. هذا أمر يجب أن يكون محل اتفاق لا مناكفات أو موضوع محاولات للتغرير على المواطن البسيط واستثارته والخروج به إلى الشارع.

○ برزت مؤخراً أصوات داخل اللجنة الدائمة تخاطب الرئيس بأن هناك رجالاً ممن حوله لهم علاقة بارتفاع الأسعار، وبرزت أصوات قوية داخل اللجنة الدائمة خاطبت الرئيس بهذا الوضوح.. كيف تبررون مثل هذا القول؟

– لا نستطيع القول إن الموجودين بجانب الرئيس هم المسؤولون عن الغلاء، قضية الأسعار ليست سرية ولا يستطيع أحد إنكار أن قيمة الطن القمح ارتفعت من ١٧٠ دولاراً إلى حوالي ٣٥٠ أو ٣٦٠ دولاراً، مثلها مثل باقي السلع الأساسية.. وإذا أخذنا الكلام الذي أشرت إليه بموضوعية هل يستطيع أحد التحكم بهذه الأسعار؟

معارضة فوضوية

● لماذا لا تزيدون دعم هذه المواد التي يرتفع سعرها؟ وإذا كان الارتفاع عالمياً.. لماذا لا نسمع عن مظاهرات وغليان شعبي في دول فقيرة جداً مثل جيبوتي وأريتريا وجزر القمر وغيرها؟

– أعتقد أننا تجاوزنا كارثة الدعم، حتى المعارضة تتفق معنا بأن العودة إلى دعم المواد الاستهلاكية هي من الكوارث، لأننا لن نجني ثمارها وحدنا، بل سنخلفها لأبنائنا.. وقضية الأسعار عمت العالم وتسمع أنت ارتفاعاً في الخليج وفي السعودية وفي مصر وفي الجزائر لكن هذه البلدان ليس فيها معارضة تثير مشاعر الناس لأن معارضتها تتعامل بواقعية، معارضتنا حتى الشيء الواقع يعارضون فيه.. نحن نريد معارضة بناءة وحيث ما يوجد الخطأ والاختلال تذهب إليه لأنها بذلك تساعد الحاكم في أن يعيد النظر في أخطائه.

○ تقول المعارضة إنها نزلت إلى الشارع بناءً على طلب رئاسي وهي ربما تنفذ وعداً قطعوه على أنفسهم في أيام الحملة الانتخابية الرئاسية الأخيرة؟

– اختلفت الرؤى في هذا الجانب، فتطرح المعارضة أنها مدعوة من الرئيس للخروج وإذا أخذنا بمفهوم كلام الرئيس أنهم لايعرفون الحوار فهو لايعني أن يدعوهم إلى الاعتصام.. كلمة الرئيس أنهم لايعرفون أن هناك القضية الجغرافية، في هذا البلد التنمية تختلف من محافظة إلى محافظة نحن في بلد كلها أكوام من جبال.. بل لقد سمعنا ما يعني التناقض لدى المعارضة بأن اعتصامات ومظاهرات المناطق الشمالية هي عبارة عن تضامن مع ما يجري في المناطق الجنوبية وليس اعتراضاً على وضع اقتصادي، لأن المعارضة لا تعرف ما تريد فهي تارة تقول نحن نستجيب لطلب الرئيس.. هل هناك رئيس دولة يقول اخرجوا للشوارع واعتصموا وعطلوا العمل وضيعوا الوقت، وأعيقوا كل شيء.. هذا أمر مستغرب، ثم عن انه تنفيذ لوعدهم بالخروج للشارع، ألم يكونوا يومها يعملون على الحصول على الأغلبية للوصول للسلطة، والانتخابات هي الفرصة الحقيقية للوصول الى السلطة، فكيف يأتي الخروج للشارع بعد الانتخابات.. إذاً ماقيمة الانتخابات؟!

● فيما يتعلق بقانون المناقصات.. لماذا استثنيت وزارة الدفاع من قانون المناقصات، البعض اعتبروا ذلك إبقاء لنافذة من نوافذ الفساد.. كيف ترون ذلك؟

– ان استثنيت من أعمال اللجنة العليا للمناقصات فهي لم تُستثنَ من أعمال اللجنة الاخرى الخاصة بالرقابة على عمل المناقصات.. وانا ممن لايحبذون جانب السرية في مخصصات الدفاع، فاليوم لاتستطيع ان تتحدث فيها انت، قد يعرفها الآخرون مما ستشتريه منهم، سيعرفون ماذا تريد؟ وكم قواتك؟ اللجنة الخاصة بالرقابة على المناقصات والمزايدات ستشمل الدفاع وغير الدفاع.. واعتقد ستتطور الحياة وسنصل في لحظة من اللحظات الى التعامل مع القوات المسلحة كوحدة ادارية وفنية ميزانياتها معلنة ومكشوفة واليوم جزء منها مكشوف فيما يخص جانب المرتبات ويفترض في النفقات ان تصل الى هذه النقطة وان تتجاوز الاشياء التي لا داعي للسرية فيها.

● كنت أول من دعا المعارضة لان يستلموا السلطة للسيطرة على الأوضاع.. وعزز الرئيس هذه الدعوة.. هل هو عجز من الحزب الحاكم عن السيطرة على هذه الاسعار أم كما وصفه محمد قحطان فشلاً.. هل دعوتكم هذه سخرية أم جدية ام مزايدة ام تحدٍّ..؟

– جادون ومتحدون، اذا كانوا يملكون القدرة لان قضية استغفال الناس وإيهام البسطاء واللعب بمشاعرهم واستغلال ظرف استثنائي غير مقبول.. انا أقبل من المعارضة ان تتحدث عن الجانب الاداري هذا امر يعنينا واذا اخطأنا قادرون على التصويب ولكن فيما يخص امر لانملكه، اسعار دولية هل من المعقول ان المعارضة تريدنا ان نخلق المستحيل واذا المعارضة قادرة على صنع المستحيل فأهلاً وسهلاً بكل سرور يستلموا السلطة واعتقد انه ظرف مناسب للمعارضة ونحن امام انتخابات قادمة في ٢٠٠٩م اذا نجحت في هذه الخطوة في موضوع الاسعار فهي فرصة في ترسيخ اقدامها في الحكم.

استلموا وحاسبونا

● تابعتم ردود الأفعال من قبل المعارضة خصوصاً في الاصلاح من انهم لايقبلون سلطة ملطخة بالفساد من قبل الحزب الحاكم، والآخر ايضاً قال إنه يربأ بالأخ الرئيس ان يقول مثل هذا الكلام، كيف تعلقون على مثل هذه الردود وخصوصاً من قيادات غير عادية؟

– ماذا يعني ان يعرض الحكومة على المعارضة في مثل هذه الظروف.. يعني اولاً ان اية معارضة في اي بلد تسعى للسلطة.. اذا كانت المعارضة في اليمن تشارك في عملية الانتخابات وتسعى في ادائها كمعارضة للوصول الى السلطة فها هي السلطة او الحكومة أتت، فليس هناك مايعيب رئيس الجمهورية في ان يقول تفضلوا وكان يفترض ان تبادر المعارضة وتقول نحن جاهزون..

اما ان تقول لا أستلم سلطة من حزب ملطخة يده او اعيدوا مانهبتم كما جاء في تصريح للامين العام المساعد للاصلاح، وعندها سنستلم السلطة في ٢٠٠٩م، لن يستلموا السلطة ثم هم شاركوا في الحكم الاشتراكي والاصلاح هل كان الحكم مغنماً تقاسموا فيه مع المؤتمر المغانم حتى يعتبروا من يصل الى الحكم هو من يحقق المكاسب، نحن نقبل اذا كان عندهم الحل الناجح لموضوع الاسعار، استلموا وحاسبونا بعدها اذا نهبنا وأخللنا فعلاً فحركوا هذه الدعوى بعد استلام الحكومة.

● اذا لم تحققوا ما يمكن ذكره في السيطرة على هذه الاسعار وايضاً بناءً على دعوتكم الآن للمعارضة ان تسيطر على هذه الاسعار، هل يمكن ان تخلوا لها الساحة في انتخابات ٢٠٠٩م للوصول الى السلطة بسهولة لتلعبوا دور المتفرج المراقب مثلاً؟

– بعض رموز المعارضة حريصون لكن دون رؤى ونحن نعتقد ان تحركهم اليوم ومن باب التذكير وانهم ما زالوا موجودين أو احياء يرزقون.

○ لكن باستطاعتكم زراعة القمح؟

– اليوم امامنا في الحكومة بدائل عدة تتم دراستها والهم الاول هو كيف تتوافر هذه المواد لان عدم توافرها سيكون كارثة اكبر، ثم الهم الثاني كيف نستطيع العمل على تخفيض كلفتها ببعض الاجراءات التي ستتخذها الحكومة من خلال الاسهام بالاعفاءات او ببعض العوائد التي كانت تورد للخزينة العامة.

○ قلت إن هناك اقتصاديين داخل الاصلاح وداخل الاشتراكي والناصري وغيرهم.. لماذا لا تستفيدون من خبراتهم وتدعوهم في لجان مشتركة لمعالجة الأوضاع القائمة؟

– وهل أغلق الباب امامهم.

● وهل دعوتموهم اصلاً؟

– هل قرأت لأي من هؤلاء وللدوائر الاقتصادية في هذه الاحزاب على صفحات صحفهم بحثاً أو دراسة تتعلق بهذه القضايا.

● قلت إنهم يعرفون الحقيقة، بأن هناك غلاءً عالمياً.. تعتقد لماذا لايقولونها؟

– ربما المعارضة في اليمن تختلف عن المعارضة في العالم أجمع، المعارضة لأي شيء يأتي عن طريق الحزب الحاكم حتى لو كان ايجابياً المهم ان تعارض الحزب الحاكم وان تخلق له المتاعب.

● سننتقل الى مربع المؤتمر، برز داخل اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام من ينادي بما تنادي به المعارضة، عضو في اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام يقول ما يحدث هو سبب خلل في الادارة من بعد حرب ١٩٩٤م.. كيف تردون على مثل هذه الاطروحات الداخلية لديكم؟

– لو اخذنا بالمفهوم ان هذا السؤال يعني ان هناك ادارة ناجحة في الشمال، فيما هناك ادارة مختلة في الجنوب فهذا امر غير منطقي، ودعوة لا اعتقد انها تليق او يسندها منطق، انما نقول ان هناك اخطاءً وهناك بعض التجاوزات فهذا قائم ولا يستطيع احد ان ينكرها وهي ليست في الشمال على حساب الجنوب وليست في الجنوب على حساب الشمال، دعنا نوجه الخطأ الى مكانه في هذه المحافظة او تلك، لأننا لا نريد ان نتحاور او نتناقش في قضية غير قضية اسمها اليمن والمواطن اليمني اينما وجد بغض النظر عن الرقعة الجغرافية التي ينتمي اليها والوحدة الادارية التي ينتمي اليها.

ميزان مختل

● مقاطعاً.. لماذا يدعو عضو لجنة عامة؟

– دعني أكمل.. ومع ذلك وقبل كل شيء مسألة الوحدة الوطنية لانرهنها بهذه الاخطاء او نضع قضية الوحدة والجانب الوطني وقضية المخالفات في كفة واحدة، نذهب الى حيث الخطأ، عضو اللجنة العامة كان يفترض ان يقدم تقريراً كاملاً الى اللجنة العامة يبين فيه جميع الاخطاء وينشر التقرير ويقول انا الذي قدمت هذا الى أعلى قيادة في الحزب ولم تستجب، قدمته للحكومة ولم تستجب هذه قناعتي ومع ذلك انا اعتقد ان ما صدر عن عضو اللجنة العامة او غير اللجنة العامة هي وجهة نظر قابلة للنقد والبحث والدراسة وهي قناعة شخصية ووجهة نظر تحتمل الخطأ وتحتمل الصواب.

● طبعاً عضو اللجنة العامة رأيه مهم.. فمثلاً الاستاذ محمد عبدالله القاضي يقول إن ما يجري سببه القرارات الفردية لرئيس الجمهورية، ويتحدث عن مخلصين وآخرين غير مخلصين ممن يستشيرهم الرئيس؟،، هل هناك انشقاق في رجال الرئيس؟

– اتمنى وأنت تسأل ان تضع خطاً تحت السؤال يعتمد على غير المخلصين ويترك المخلصين..

● مقاطعة.. طبعاً هذا كلامه ليس كلامي؟

– نعم، هذا كلام الاستاذ محمد عبدالله القاضي انت واضح في سؤالك هل يريد الاخ محمد ان يقول ان المخلصين هم من عملوا مع الرئيس او من ينتمون الى قبيلته هم المخلصون وغيرهم لا، نريد ان نعرف ذلك، اما اننا نطلق تصريحات عبر الصحف فهذه بالونات لاتبني ولاتخلق نوعاً من الطمأنينة عند من يطلع عليها.. حتى لو كان المنتقد مؤتمرياً فمن حقه ان ينتقد الخطأ حينما يراه، لكن ان يأتي الانتقاد ممن هو في عمق الخطأ، والاولى ان يبدأ بانتقاد نفسه ثم ينطلق لأخطاء غيره، وانا لا اريد اخواننا في المؤتمر ان يتحولوا لنفس خطاب المعارضة، لان الصحف تقرأ لدى العالم، اذاً نحن نشوه سمعة البلد، يجب ألا نقول كلاماً جزافياً او على عواهنه يسيئ لسمعة البلد، محمد عبدالله القاضي عضو برلمان وعضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام احترمه كصديق شخصي وبيننا علاقة احترام، لكن اقول طالما وهو يعلم بما قال، كان عليه ان يتقدم بما في نفسه الى اللجنة العامة وألا يذهب لتصنيف من يستحقون صفة الاخلاص، ومن يستحقون البقاء في السلطة، لان ذلك غير منطقي لانه ليس وحده من يحكم على المخلصين، ولايملك هو أو غيره ان يحكم من هم المخلصون، ولا يحكم من هم المتصفون بالوطنية والنزاهة لان الحقيقة ملك للجميع وليست ملك شخص واحد.

● طيب.. ماذا عن التصريحات التي صدرت عن عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام التي قال فيها ان حزباً تقليدياً يتكون من الرئيس وممن حوله هو من يحكم وليس المؤتمر الشعبي العام، ثم لماذا يدعو رئيس المؤتمر للانتماء للمؤتمر؟ ما الذي دعاه لهذا التصنيف؟

– ينطبق القول على اخي وصديقي العزيز ياسر العواضي، ماتعليقي على ما قاله عضو اللجنة العامة السابق، واجمالاً نحن نحترم قناعاتهم ونحترم آراءهم، هذه وجهة نظر لايجب ان نلعنها او نخون صاحبها ثم اني اسأل اولئك عن المنتمين في المؤتمر الشعبي العام سواء في اللجنة الدائمة او العامة وبعضهم من هو من المؤسسين، هل كان الجميع في غياب عن الوعي، طيلة هذه السنوات؟ حتى يأتي البعض ليقولوا ان هناك مؤتمراً آخر يحكم، هل كنا طيلة هذه السنوات نخدع الناس بأن المؤتمر هو الذي يحكم حتى يقول البعض ان حزباً غير المؤتمر هو الذي يحكم.

عليهم ان يكونوا موضوعيين حينما يتكلمون.. هل معنى كلامهم ان علي عبدالله صالح لا يؤمن بالمؤتمر الذي كان صاحب فكرة انشائه عام ٨٢م وهل اسسه ليكون يافطة للآخرين دون ان ينتمي اليه، هناك من ينتقد ومن يسمي الاسماء بغير مسمياتها، فحينما يقول إن هناك متنفذين نقبل بهذا الكلام سواء في المؤتمر او في خارج المؤتمر، لكن من غير المنطقي ان اعضاء لجنة عامة يقولون ان هناك حزباً آخر يحكم.. وانا ماكنت اريد ان اتكلم في هذا الجانب.. لاني احترم وجهات نظر الآخرين ولا أريد ان أسفهها، وكنت اريد مناقشتها في الاطار التنظيمي.

● برأيك ما الذي دفعهم لقول ما قالوه؟

– ربما اخطأوا لكن كان الاولى ان نقول ان هناك متنفذين يخطئون لان الارض لاتخلو ممن يخطئون لكن ان نقول ان حزباً غير المؤتمر هو الذي يسير الامور، فهذا كلام معيب.. وفي نفس الوقت هؤلاء في اللجنة العامة أعلى لجنة تنظيمية، هي التي تقف امام هذه الاخطاء هي المعنية بالتوجيه والمحاسبة، لكل المخالفين سواء في الاطار التنظيمي او الاطار التنفيذي.

ثم اننا في المؤتمر حريصون على ان يكون المؤتمر نقياً لا نريد ان تلوث سمعته والمفترض ألا نذهب لحيث الخطأ..

● هل تعتقدون ان اصحاب هذه التصريحات سيخضعون للمساءلة تنظيمياً؟

– اولاً منطقياً وطبقاً للوائح نعم، لكن لو فُعّلت هذه الانظمة واللوائح هناك من سيعتقد ان المؤتمر يقدس الاخطاء ويريد طمس معالمها، ولذلك لو ان هناك اجراءات تنظيمية ستتخذ كانت قد اتخذت منذ اللحظات الاولى لصدور التصريحات، وانا لا أدعو ابداً لاتخاذ اجراءات وانما نقول لهم سامحكم الله وتعالوا اطرحوا ما تشاؤون في الاجتماعات التنظيمية، وان كان في تصريحاتهم بعض الحقائق كان يفترض التحري والمصداقية والاخلاص.. وكنت أتمنى من الاخ محمد... وكنت لا اريد ان اتجنى عليه لكن للاسف تصريحاته لاكثر من مرة ادعى فيها الوطنية المطلقة فيما لو ذكرت محمد بشركة الادوية هل كان وطنياً فيها، ولو ذكرت محمد بالاتحاد الرياضي هل كان وطنياً فيه، فيما لو ذكَّرت محمد بقضية الأسماك هل كان وطنياً فيها، فيما لو ذكَّرته بقضية الاراضي هل كان وطنياً فيها، انا اقبل ممن هو عصامي أن يلعن هذه الحكومة والنظام لعناً مطلقاً أما من يعتقد انهم يخلقون لي مصالح حتى أكون معكم فهذا منطق معوج وارجو من الاخ محمد ان لايسترسل في التصريحات.

لا اريد ان اقول لا يرمي بيوت الناس وبيته من زجاج.. انا شخصياً لا اريد ان اقول له ذلك لان بيوتنا من زجاج بل بيوتنا من صلب وانا عندما ارى مؤتمرياً يسلك سلوكاً غير سوي سواء أكان في الجانب الاداري او المالي احتقره وإن كان موقعي التنظيمي يفرض عليه وموقعي ان اقف صامتاً حيناً تجاهه ولكن يعلم الله ان في الغرف المغلقة والاجتماعات الخاصة بالحزب اقول ما ألم بقله الاخ محمد وغيره ولكن احذر الخطأ وانا لا اعمم بأن من هم المخلصون وغير المخلصين، اما اننا نقول تصريحات عبر الصحف فهذه البالونات لاتبني البلدان ولا تخلق نوعاً من الطمأنينة لدى القارئ انا احترم حتى لو كان مؤتمرياً وانتقد الخطأ الذي انتقده لكن من يرى في عمق الخطأ وينتقد.

● أخيراً.. هل الرئيس قلق من قيام مجلس التضامن الوطني لدرجة تخييره اعضاء في المؤتمر بين الخروج من الحزب او البقاء في التضامن على الرغم من تصدر قيادات مؤتمرية بارزة لقيادة هذا التجمع؟

– نعم.. من حق الرئيس وغيره ان يقلقوا طالما هناك من يريد ان يعيد البلد لعهد القبيلة والعصبية، ثم انه تضامن من؟ مع من؟ وضد من؟ وفوق ذلك يتحدثون عن انهم سيفتحون معاهد لتدريس القبيلة، نحن نريد ان نقتلع القبيلة من جذورها.. ان نقضي على التعصبات وعلى التخلف.

سلطان البركاني

ما يصدر عن بعض قيادات «المؤتمر» وجهة نظر قابلة للنقد.. والأولى بمن هو في عمق الخطر أن يبدأ بنفسه

هناك أخطاء وتجاوزات لايمكن إنكارها.. ولايملك أحد أن يحدد من هم المخلصون

أيَّة معقولية في أن تدعو مؤسس «المؤتمر» إلى الانتماء إليه؟!

الفوضى لن توقف برنامج المؤتمر

• محمد انعم

□ نقف اليوم أمام حقائق جلية تظهر لنا ان أوكار المتآمرين على شعبنا اليمني وثورته ووحدته، لم تغلق برغم مرور سبعة عشر عاماً من الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، كما أن محاولات المتآمرين على بلادنا تتوالى، وأعمالهم التخريبية تتواصل، وفصول من مخططهم تتضح أمامنا اليوم أكثر من أي وقت مضى..

وبات استظلالهم تحت شجرة الديمقراطية قاعدة لانطلاق أعمالهم العدائية والشريرة ضد الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي..

حقاً لقد فضح فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام– مخطط هذا الطابور الخامس، ومحاولاته المحمومة لإجبار نظامنا السياسي الذي يقوده المؤتمر على التراجع عن النهج الديمقراطي.. وما الأعمال التخريبية التي حدثت أمس الأول في الضالع والمكلا وما نجم عنها من أضرار بالحقوق الخاصة والعامة إلاَّ دليل فاضح لمخططهم التآمري الذي يستهدف الوحدة والسلام الاجتماعي أولاً.

بيد أن المؤتمر الشعبي العام لن يفرط إطلاقاً بمكتسبات شعبنا، ولن يسمح المساس بأهدافنا الوطنية المقدسة مهما كانت التضحيات خصوصاً وأن المبررات المطلبية الشخصية التي كان يرفعها الطابور الخامس بالأمس قد تم معالجتها بشفافية وبروح وطنية مسؤولة.

○ اليوم آن الأوان لأن تستشعر كل القوى السياسية مسؤولياتها الوطنية، بعد أن تم تجاوز الخطوط الحمراء وصار سفك الدم اليمني هو الهدف، وان محاولات إدخال البلاد في لُجٍّ من الفوضى لن يستفيد منها هذا الحزب أو ذاك إنما أعداء شعبنا اليمني فقط.. وهو ما يوجب على الجميع الوقوف ضد كل المؤامرات التي تحاك ضد بلادنا بمسؤولية وطنية خالصة عن المكاسب السياسية والحزبية.

○ إن المؤتمر الشعبي العام يؤمن بأن شعبنا أقوى من كل المؤامرات، ويدرك ان قلوب الخونة ترتجف رعباً حتى وإن كانت تملك صواريخ سكود، حتماً ستسقط ولن تصمد أمام إرادة شعبنا أبداً.. كما يؤمن المؤتمر بأن من يعتقدون أنهم بأعمال الشغب والمؤامرات التخريبية وإثارة النعرات المناطقية والعنصرية سينجحون في قيادة انقلاب ضد الوحدة والديمقراطية، أو إفشال المؤتمر وحكومته في تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس.. فهم واهمون وأغبياء وحمقى أيضاً..

فحماية الوحدة والنظام الجمهوري ومكاسبهما هي من أولويات تنفيذ برامج المؤتمر الشعبي العام والتي بها سيخوض الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٩م ويحوز على ثقة الشعب ويحقق أغلبية مطلقة بإذن الله.. وفي ذات الوقت لن يتوانى المؤتمر عن تحقيق انتصارات على مختلف جبهات البناء الوطني والنهوض بالعملية التنموية إلى مستويات أفضل..

لذا يجب ان يدرك الجميع ان اللعب بالنار ليس في صالحهم، وان عبَر نهاية العملاء والخونة لأوطانهم وشعوبهم تكفيهمَ إن أرادوا أن يعتبروا..!